المادة: النقود والبنوك والتجارة الخارجية

المستوى الثاني

....

المحاضرة الأولى

عنوانها: قيمة النقـود

أولا: أثار التغير في قيمة النقود (مشكلة التضخم والانكماش)

التضخم:

تعريف التضخم:

هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

شروط وجود ظاهرة التضخم:

1- أن يمس الارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها وهو المقصود بالمستوى العام للأسعار.
2- أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح
3- أن يستمر لفترة زمنية طويلة.

وقد وضع الاقتصاديون نسبة كحد أدنى حتى نكون أمام ظاهرة التضخم فلا تقل عن 5% وإلا كانت ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار ولا تترك أثراً ملموساً على القوة الشرائية للنقود ولا تشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر بها عامة الناس.

أنواع التضخم :

- **أولا: التضخم الزاحف أو المعتدل:**

يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار تعتبر نموا للاقتصاد ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد، الشيء الذي يؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يحفز المنتجين على رفع مستوى استثماراتهم.

ثانيا: التضخم الجامح (المفرط - المتسارع)

ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضررا على الاقتصاد القومي.

حيث ترتفع الأسعار بشكل مخيف وتنعدم الثقة في النقود ويصاحب ذلك ارتفاع في الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج وخفض أرباح العمال.

ويستمر الارتفاع في الأسعار يوما بعد يوم بشكل سريع فتنعدم القوة الشرائية للعملة وتفقد كل وظائفها،

ثالثا: التضخم المستورد:

هو التضخم الناتج عن ارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

وينتج بسبب قيام الدول النامية باستيراد سلع وخدمات نهائية أسعارها مرتفعة في بلادها الأصلية المنتجة لها، وكأنها بذلك تقوم باستيراد التضخم

الآثار المختلفة التضخم:

يوجد للتضخم الكثير من الآثار السلبية ومنها :

1- سوء توزيع الدخل :

في ظل التضخم يستفيد أصحاب الدخول المرتفعة و هؤلاء هم الذين ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أكبر من ارتفاع الأسعار، و من ثم يستفيدوا نتيجة لارتفاع الدخل الحقيقي لهم، و هؤلاء يكون مصدر دخلهم في الغالب من الأرباح و هم يمثلون طبقة المستثمرين و رجال الأعمال.

أما أصحاب الدخول الثابتة أو المنخفضة و هم يمثلون الغالبية العظمى من أفراد المجتمع فهم الذين يعانون من التضخم حيث ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار وهذا يعني انخفاض الدخل الحقيقي لهم .

2- التضخم يسبب الضرر للدائن ويستفيد منه المدين و ذلك بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للدين.

3- التضخم يسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية، ومن ثم هروب الناس من استخدامها، و هذا قد يسبب انهيار قيمة العملة الوطنية .

4- التضخم يسبب انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات، سواء الشخصية أو الحكومية.

5. التضخم يسبب العجز في الميزان التجاري.

- **أسباب التضخم:**
- **أولا: الأسباب الخارجية:**

قد يحدث التضخم نتيجة ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم، ومن ثم يكون من اليسير تصدير التضخم منه إلى تلك الاقتصاديات المتخلفة.

- **هذا ويعد من الأسباب الخارجية للتضخم ما يلي:**

1- ارتباط صرف العملة المحلية بعملة أخرى لدولة أجنبية تماما كارتباط سعر صرف الجنيه بالدولار الأمريكي، فإذا حدث تضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك يؤدي على تصدير التضخم من الولايات المتحدة إلى الدولة التي تربط تقييم عملتها بالدولار.

2- الارتفاع المفاجئ والحاد في أسعار الطاقة والوقود، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى ارتفاع في تكلفة إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية، ومن ثم ينعكس على اقتصاد الدولة المستوردة.

3- زيادة حجم الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة حيث يؤثر ارتفاع تلك السلع تأثيرا مباشرا على تكاليف إنتاج الكثير من السلع والخدمات خصوصا إذا أدخلنا في حساباتنا الانخفاض المستمر لسعر صرف العملة المحلية.

وفي حالة التضخم المستورد لا يكون للدولة سلطان كبير إلا بإعادة النظر في علاقة التبعية التي ترتبط بها مع الدول الرأسمالية المتقدمة.

- **ثانيا: الأسباب الداخلية:**

سعر أي سلعة يتحدد بتناسب حجم الإنفاق الكلي للمجتمع – فإذا حدث اختلال بين هاتين الكميتين فإن المستوى العام يتغير حسب درجة هذا الاختلال، فإذا زاد حجم الإنفاق النقدي (الطلب) مع بقاء العرض ثابتا أو كانت الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في حجم العرض فإن المستوى العام للأسعار ستتجه نحو الارتفاع

(التضخم)، وإذا زاد العرض مع بقاء الطلب ثابتا أو كانت الزيادة في العرض اكبر من الزيادة في كمية الطلب فإن المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض.

- **<u>آثار التضخم:</u>**

عرفنا أن التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، بالطبع فإن الإنسان سجية تكره غلاء الأسعار لما لهذا الارتفاع وفي حالة استمراره وصولا إلى التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية تهدد معيشة الإنسان ومستقبله آماله، ولا شك أن ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) يصيب وحدة النقد – التي هي وسيلة الإنسان في الحصول على حاجاته وضروريات حياته بنقص قيمتها، أو بانخفاض قوتها الشرائية، فما كان يحصل عليه من السلع والخدمات بخمس وحدات نقدية أصبح بعد ارتفاع الأسعار يحصل عليه مقابل سبع او ثماني وحدات نقدية، مما يعني أن عدد وحدات النقد التي يحصل عليها باتت لا تفي بمتطلباته التي كان يحصل عليها بالأمس القريب. وهو ما يعبر عنه اقتصادا بانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، فالدخل الفعلي هو عدد وحدات النقد التي يحصل عليها الفرد سواء كانت أجرا أو ربحا أو ريعا.

والدخل الحقيقي: هو مقدار ما يحصل عليه الفرد من كمية السلع والخدمات مقابل هذا الدخل. وبارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) يكون عدد وحدات السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل دخله أقل مما كان عليه قبل حدوث التضخم، ولا مقايضة أن هذا يؤدي إلى حدوث خلل في توازن الأفراد بالنسبة لمستوى معيشتهم، وذلك نظرا لما يتركه نقص القوة الشرائية للنقود من آثار اقتصادية واجتماعية على طبقات المجتمع، ويمكننا إجمال هذه الآثار فيما يلي:

<u>1- بالنسبة للطبقة العاملة:</u>

فغالبا ما تكون الأجور قائمة على عقود حررت في وقت سابق ومن ثم فهي شبه مجمدة أي ثابتة مدة العقد، فإذا ارتفع المستوى العام للأسعار ونقصت من ثم القوة الشرائية للنقود، فبديهيا أن تصاب الطبقة العاملة بالضرر جراء ارتفاع الأسعار و انخفاض دخولهم الحقيقية، ولكن هذا الأمر لا يؤخذ مطلقا، فإذا ترتب على حدوث التضخم موجة من الانتعاش فمن المحتمل أن تستفيد الطبقة العاملة إذ يسهل حينئذ مطالبة العمال الأجور، حيث تعدل الأجور في الغالب الأعم تصاعديا أي بالزيادة، ويندر ان تعادل تنازليا أي بالانخفاض في النقابات العمالية في العصر الحاضر يصعب أن تستجيب لخفض الأجور.

<u>2- بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة:</u>

وأصحاب هذه الطبقة يمثلون الفئات التي تحصل على دخل نقدي ثابت أما في صورة عائد لما يمتلكونه من ارض أو عقار أو سندات ذات فائدة محددة.

و أثر ارتفاع الأسعار ونقص القوة الشر ائية على هذه الفئات أشبه بالأثر على طبقة العمال، فقد ترتفع دخول هذه الفئة في حالة الانتعاش الاقتصادي ولكنها لن تكون بنفس سرعة تز ايد الأسعار.

لذا فقد يتحمل أصحاب هذه الدخول بعض الخسارة لفترة تطول أو تقصر وفيما تعدل دخولهم النقدية، مثال ذلك الموظفون وأصحاب العقارات وملاك الأراضي قد لا يتمكنون من زيادة دخولهم التعاقدية بمجرد حدوث التضخم بل يمكثون مدة زمنية حتى يتمكنوا من إبرام عقود جديدة تضمن لهم زيادة الدخول النقدية.

<u>3 - بالنسبة للمستهلكين:</u>

أما أثر التضخم بالنسبة للمستهلكين فإن عبء التضخم في النهاية يقع على هؤلاء، حيث تنخفض الدخول الحقيقية لمجموع المستهلكين، ومن ثم يمسهم الضرر من وراء ارتفاع الأسعار، وبعضهم – وهو كثير في مجتمعنا المصري – قد لا تتغير دخولهم بل تظل ثابتة العدد والمقدار.

4 - أثر التضخم بالنسبة للمنتجين:

أما المنتجون فبحدوث حالة التضخم التي تبعث في نفوسهم حالة من الانتعاش وتقل درجة المخاطرة، فيزيدون من الإنتاج نظرا لزيادة الأسعار، حيث تزيد الأرباح، فهم في حقيقة الأمر المستفيد الأول من التضخم، وقد لا ترتفع تكلفة الإنتاج بنفس سرعة ارتفاع الأسعار هذا فضلا عن استفادتهم بالمخزون السلعي الذي أصبح الحال مناسبا لعرضه وبيعه في السوق بأسعار مرتفعة.

<u>5- بالنسبة للمقرضين والمقترضين:</u>

تعقد القروض في النظم الاقتصادية المعاصر بأسعار فائدة ثابتة، فإذا حدث تقلب في الأسعار، فإنه يحدث أثرا على كل من الدائن والمدين، فارتفاع الأسعار (التضخم) يحدث أثرا على المدين يختلف عن ذلك الأثر الذي يحدثه على الدائن.

فبينما يستفيد المقترضون من القروض التي عقدت بأسعار فائدة ثابتة عند حدوث تقلب الأسعار وتعظم الاستفادة إذا ما استخدموا مبالغ هذه القروض في شراء سلع يعاد بيعها بأسعار مرتفعة.

أما بالنسبة للمقترضين فإنهم يضارون من حدوث تقلب الأسعار بالزيادة حيث إن القوة الشر ائية لمبلغ القرض ستكون أقل مما كانت عليه عند بداية عقد القرض.

- **السياسات المقترحة لعلاج التضخم:**

أ- فيما يتعلق بالأسباب الإنفاقية للتضخم أو التضخم الناجم عن الطلب الزائد، فهو يعني ظهور قوى تضخمية نتيجة الزيادة في الإنفاق و أثر ذلك في خلق عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي والذي يتضح أساسا في ظهور اختناقات في بعض السلع وهذا يرجع إلى زيادة الأنفاق على استهلاك (استهلاك خاص + استهلاك حكومي) وكذلك إلى الإنفاق على الاستثمار، ولذلك فإن العلاج التقليدي يكون في ضغط الطلب الكلي باستخدام مختلف الأسلحة المالية والنقدية المتاحة للحكومة وطبيعي فإن الهدف هو تخفيض معدلات الإنفاق لمعالجة الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب.

ب- أما التضخم الناجم عن زيادة التكلفة أو تضخم الأجور والذي ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين في الوقت الذي لا تحقق فيه إنتاجيتهم أي قدرة المشتغل على خلق السلع والخدمات) نفس معدلات الزيادة، فينبغي في هذه الحالة ربط الزيادة في الأجور بالإنتاجية حتى يمكن التغلب على الضغط التضخمية، وبعبارة أخرى أن لا تتجاوز معدلات الزيادة في الأجور معدلات الزيادة في إنتاجية المشتغلين، بل والعمل على تفوق المعدلات الأخيرة.

ج- توجد علاقة وثيقة بين التغير في عرض النقود والتغير في مستوى الأسعار، ويتبع ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك تضخم دون أن يصاحبه زيادة في عرض النقود، فالزيادة السريعة في النقود تضيف الوقود إلى لهب التضخم، وهنا يكون العلاج واضح وهو الإقلال من المغالاة في خلق النقود. وبعبارة أخرى ينبغي على الجهاز المصرفي عدم المغالاة في عرض النقود سواء كان ذلك عن طريق التوسع في إصدار البنكنوت أو تحقيق زيادات كبيرة في الودائع المصرفية. والآلات الجديدة والمواد اللازمة للإنتاج

ثانيا: الانكماش:

- **ماهية الانكماش:**

الانكماش يطلق على عكس حالة التضخم أي أنه يعني قلة عرض النقود بالنسبة للمعروض من السلع والخدمات والنتيجة الحتمية لهذه الظاهرة هبوط مستوى الأثمان العام.

وأحيانا يعبر عن الانكماش بالكساد وأحيانا أخرى يعبر عنه بالدورة الاقتصادية السيئة وبالركود وبطء النمو، وكلها مظاهر لعدم الازدهار، بيد أن الركود يمكن ان يمثل نقطة منخفضة في الدورة الاقتصادية يصاحبها ارتفاع في معدل البطالة، أما الكساد فهو الركود الشديد جدا والذي يمتد لفترة طويلة نسبيا من الزمن.

ويأتي الكساد عادة في أعقاب الرواج والازدهار، إذ في أثناء الرواج تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وتتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات وتصدر الشركات سندات جديدة وربما تقترض من الخارج، وتزداد الدخول ويزيد الطلب على سلع الاستهلاك، مما يدفع بأصحاب الصناعات الاستهلاكية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، فيزداد طلبهم على الصانع

وفي نفس الوقت يؤدي تهافت الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية على عوامل الإنتاج على ارتفاع أثمانها وبالتالي زيادة تكلفة الإنتاج و انخفاض الأرباح، وهو الأمر الذي يجعل صناعات السلع الاستهلاكية تبدأ بتخفيض طلبها على العدد والآلات (أي منتجات الصناعات الرأسمالية أو الثقيلة) مما يؤدي على تراكم فائض كبير من إنتاج هذه الآلات وهنا تقوم الصناعات الرأسمالية بتخفيض إنتاجها والاستغناء عن عدد من العمال لديها، وتدور عجلة الكساد في اتجاه الاستغناء عن مزيد من العمال، الذين يقل بالتالي طلبهم على سلع وخدمات الاستهلاك لانقطاع أجورهم، وبالطبع ينعكس الكساد الذي حل الصناعة على البورصة، فتخفض أسعار الأوراق المالية ويسارع المضاربون على التخلص منها فيسود التشاؤم قطاع الأعمال وتزداد البطالة وتنخفض الدخول ويقل الطلب وتزداد الخسائر وينتقل الاقتصاد من مرحلة الرواج إلى مرحلة الكساد.

وإذا كان الانكماش يعني نقص وسائل الشراء التي في حوزة الجمهور عن كميات السلع والخدمات المتداولة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يتم تقليل العرض النقدي في المجتمع، وللإجابة نقول:

بأن ذلك يتم بعدد من العوامل منها:

1- خوف الناس من المستقبل: حيث يدفعهم هذا الخوف إلى زيادة حيازتهم للنقود عن طريق ادخارهم أو اكتنازها وبالتالي التقليل من الإنفاق الاستهلاكي.

2- تقليل البنوك من حجم الائتمان.

3- استخدام الدولة لأدوات السياسة المالية (يخفض الأنفاق العام وزيادة الضر ائب، وتكوين الاحتياطي النقدي).

4- عدم توزيع الشركات للأرباح و اتجاها نحو تكوين الاحتياطي.

<u>ويمكن أن تكون هذه العوامل أسبابا للانكماش، وبالإضافة إليها يوجد عدد آخر من الأسباب من أهمها:</u>

1- الخطأ في علاج التضخم من حيث توقيت العلاج أو عدم الدقة في تحديد نوعه، فهذا استمرت مثلا عملية اتخاذ القرارات ضد التضخم في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد قد بدأ الدخول في دورة انكماش فغن التمادي في ذلك

يؤدي حتما على كساد، كما أن الاقتصاد القومي على قرض أنه يمر بحالة تضخم في الطلب وتم العلاج على أنه تضخم في العرض أو في كمية النقود فإن ذلك قد يؤدي على انكماش.

2- الزيادة الكبيرة والمفاجئة في أسعار الطاقة أو المواد الأولية التي يمكن أن تتوقف على إثرها المشروعات الإنتاجية الصغيرة.

3- قد يتبنى البنك المركزي سياسة إنقاص القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعملائها عن طريق رفع سعر الخصم (الفائدة) بغرض أحداث انكماش في كمية النقود المتداولة.

- نتائج التضخم والانكماش:

يؤدي كل من التضخم والانكماش من خلال تأثيرهما على القيمة الحقيقية أو القوة الشرائية للنقود إلى عدد من النتائج من أهمها:

1- يعتبر التضخم النقدي الحادث عن إصدار أوراق البنكنوت الإلزامية بكميات تفوق الزيادة في الناتج القومي من السلع والخدمات نوعا من القرض الإجباري، إذ أن الحكومة تدفع هذه الأوراق إلى دائنيها لإبراء ذمتها مما عليها من ديون لهم (أجور أو أثمان سلع ومواد أولية) دون أن يكون لهم حق رفضها، أو بمعنى أخر فهي تقترض من دائنيها إجباريا المبالغ الواجبة الأداء لهم وتعطيهم صكا بالدين على أن يدفع في أجل غير مسمى ويقع عبء هذا الدين أي الإصدار الجديد على من كانوا يمتلكون كمية أوراق البنكنوت المصدرة قبل ذلك لأن نقودهم انخفضت قيمتها بما يعادل كمية الإصدار الجديد فكأنهم قد دفعوا للحكومة ضريبة تعادل مقدار ما لحق بنقودهم من تخفيض في قيمتها، وهكذا الحال في كل إصدار جديد، كلما زاد انخفاض قيمة النقود كلما اضطرت الحكومة إلى إصدار كميات جديدة من أوراق النقد سدادا للنفقات العامة حتى تجد الحكومة أن الدخل الحقيقي الذي تحصل عليه من وراء كل إصدار جديد ضئيل جدا، فتضطرب الحياة الاقتصادية وتختل العلاقات القائمة بين الدائنين والمدينين.

وعندما تضطر الحكومة علي إتباع سياسية انكماشية لعلاج انخفاض القوة الشرائية للنقود الناشئة عن التضخم، بدون أن يكون لديها فائض في مواردها العادية فإمامها طريقان: إما أن تردد للبنك المركزي للمبالغ التي إصدارها والتي سبق أن اقترضتها منه، وإما أن تسحب من التداول كميات من النقود المصدرة بمعرفتها فيؤدي ذلك علي هبوط عام في الأثمان من شأنه أن يحدث اختلالا في الحياة الاقتصادية والحقوق المكتسبة .

وعندما تتغير قيمة النقود في حالة التضخم أو الانكماش فإن أثمان السلع والخدمات وكذلك دخول الأفراد ذوي الدخل الثابت لا تتغير كلها في نفس الوقت ونسبه واحدة، وذلك لخضوعها إما لقانون العاملين المدنيين في

الدولة أو لأحكام قانون العمل ومن النتائج الخطيرة التي تترتب علي قيمة النقود اختلال العلاقات القانونية القائمة بين أفراد المجتمع، وما يؤدي ذلك إلى افتقار بعضهم واغتناء البعض الأخر.

فقد لوحظ أن أجور الموظفين والعمال ومعاشات أرباب المعاش والدخول الثابتة لا ترتفع مع كل ارتفاع في الأسعار وإنما يكون ارتفاعها عادة بنسب متدنية فتسوء أحوال هذه الطبقات، لأن دخولهم الحقيقية في تناقص مستمر عن دخولهم الاسمية ولن دخولهم الاسمية لا تناسب أسعار السلع والخدمات.

إلى جانب وجود أضرار أخرى لكل من التضخم والانكماش تلحق بالإنتاج والادخار والأنفاق العام والعلاقات الاقتصادية الدولية والمشروعات.

- <u>سعر الصرف:</u>

هو: نسبة التبادل بين وحدة النقد الوطنية ووحدة أو وحدات النقود الأجنبية، أي أنه ثمن عملة دولة ما مقوما في شكل عملة دولة أخرى.

وتختلف في العرف الاقتصادي طريقة ذكر سعر الصرف حيث يذكر بطريقتين للقياس فإما أن يذكر عن طريق وحدة النقد الأجنبية بوحدة النقد الوطنية، وإما أن يذكر بطريقة قياس وحدة النقد الوطنية بوحدة النقد الأجنبية، مع ملاحظة أن سعر الصرف في الطريقتين واحد لا يتغير، وكلتا الطريقتين تفترض أن وحدة النقد سلعة تزيد معرفة ثمنها، والبعض في ذلك يختار اعتبرا وحدة النقد الأجنبي سلعة وبالتالي يورد ثمن الوحدة منه في شكل وحدات النقد الوطني وهنا يكون سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة أجنبية معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية فتقول: سعر صرف الريال السعودي هو 8 جنيه مصري، والبعض الأخر يورد ثمن وحدة النقد الوطني في شكل وحدات من النقد الأجنبي فيقول: سعر صرف الجنيه المصري يقابل واحد ريال سعودي.

وكأي ثمن لأي سلعة أو خدمة فإن سعر الصرف عرضة للتقلب ارتفاعا وانخفاضا، ولكن درجة هذا التقلب تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.